مشروع نهاية الدراسة

مسلك القانون العام

اختيار العلاقات الدولية

جامعة محمد الأول - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - وجدة - المغرب

حزب الاستقلال

"النشأة و التطور"

إعداد الطالب
مصطفى غازي
الأستاذ المشرف
بن يونس المرزوقي
السنة الجامعية : 2006 /2007

بسم الله الرحمان الرحيم

مقدمة عامة:

تتجلى أهمية دراسة الأحزاب السياسية[1] في كونها غدت تشكل عاملا من عوامل التنمية السياسية وخاصة في جدول العالم الثالث، وسوف نحاول في هذا البحث المتواضع أن نتطرق إلى اللحظات الرئيسية التي أفرزت الظاهرة الحزبية بالمغرب مع اتخاذ حزب الاستقلال كنموذج من الأحزاب المغربية باعتباره من الأحزاب العريقة والرائدة في المنظومة الحزبية المغربية والتي شكلت موضوعا للبحث في العديد من الأبحاث الجامعية ولكن من زاوية فاعليته السياسية الخارجية[2].

هذا إضافة إلى كتابات أخرى عن حزب الاستقلال أو أحزاب أخرى كالبحث الذي أنجز حول الاتحاد الوطني للقوات الشعبية منذ تأسيسه إلى يوليوز 1963، ويمكن القول أن هناك اتفاق بين الباحثين حول كون التنظيم الحزبي في المغرب بدأ في سنة 1934 وان الوضعية العامة للأحزاب المغربية خلال نشأتها تحكمت فيها سياقان: سياق الاصلاح، سياق الاستقلال. وظهور الأحزاب السياسية بوصفها الحالي، والمعاصر لها جدورا في التاريخ وفي الحقيقة فإن إيرادات الأفراد تتصارع، وتختلف فيما بينها ويعتبر بلوغ الهدف من أصعب الأمور التي يمكن تحقيقها ما لم تتحدد عدة إيرادات فيما بينها ولهذا فقد نشأت الأحزاب السياسية للدفاع عن مصالح طبقات المجتمع المختلفة سواء كانت تلك المصالح الاجتماعية أو دينية أو اقتصادية أو سياسية، والحزب السياسي للمعنى الصحيح لم ينشأ في دول العالم إلا منذ حوالي قرن من الزمن، وفي عام 1850 لم تكن هناك دولة سوى الولايات المتحدة الأمريكية، وتعرف الأحزاب السياسية بمعنى الكلمة، لقد كانت توجد ما يسمى باتجاهات " الرأي العام" " والأندية الشعبية" وجماعات الفكر والمجموعات البرلمانية دون المفهوم المعاصر[3].

ولقد قامت الأحزاب السياسية بصفة عامة كنتيجة للصراع الطبقي الذي كان يعيشه المجتمع الأوروبي خاصة بين الإقطاع والبرجوازية الصاعدة، فالأحزاب الغربية نشأت بعد الثورة البورجوازية ثم توسعت على أرض الديمقراطية البرلمانية وكان للكتل البرلمانية واللجان

الانتخابية دور في نشأتها.

أما فيما يخص حزب الاستقلال فالأمور تختلف شيئا ما عن الأحزاب الأخرى حيث نجد أصل هذا الحزب ترجع إلى الأبناء البورجوازية المدنية، عموما وكانت مبادرته الأولى للدخول في الساحة السياسة في تشكيل " كتلة العمل الوطني" أوائل الثلاثينات والتي رفعت شعار إلغاء الحكم الأجنبي في البلاد وتحقيق السيادة الوطنية للشعب ولكن النجاحات لم تحالف كتلة العمل الوطني التي كانت تحاول المواجهة ضد الاحتلال الشيء الذي لم يرضي السلطان المغربي.

وفي عام 1944 ونتيجة للوضع المتوتر الذي كانت تعيشه الحركة الوطنية قامت رموز من هذه الحركة، ومن نشطاء كتلة العمل الوطني التي تم تفكيكها بإعلان " وثيقة الاستقلال"، تم تأسيس حزب جديد من طرف أحمد بلافريج لتحقيق مبادىء " وثيقة الاستقلال" التي استمد منها اسمه (حزب الاستقلال). وبصفة عامة فحزب الاستقلال خاض معارك كبرى من أجل تحقيق أهدافه المنشودة وعلى مراحل متعددة قبل وبعد الاستقلال.

ومن هنا يمكن التساؤل عن كيفية نشوء حزب الاستقلال؟ وما هي مراحل تطوره؟ وللإجابة عن هذه الإشكالية يتطلب تقسيم هذا البحث إلى مبحثين:

المبحث الأول: المراحل الأولى لنشأة حزب الاستقلال

المبحث الثاني: دينامية تطور حزب الاستقلال

المبحث الأول:

المراحل الأولى لنشأة حزب الاستقلال

إن الأحزاب السياسية المغربية لم تنشأ من فراغ كما أنها لم تعمل من فراغ، فظهور الأحزاب السياسية في المغرب لم تأت عبثا أو عن طريق الصدفة إنما كانت نتيجة محاولة صد وإيقاف الطموحات الأجنبية الاستعمارية، التي لم تستطيع المقاومة المغربية المسلحة كبح جماحها هذا إلى جانب تأثر المغرب بالحضارة السياسية الغربية وبفلسفة عصر الأنوار التي تركت صدى واضحا في معالم المسار السياسي المغربي. وطبيعي أن كل حزب سياسي يمر بمراحل أولية لنشأته وتأسيسه وهذا ما سوف نراه بالتفصيل عند حزب الاستقلال. وللإلمام أكثر بنشأة وتأسيس حزب الاستقلال نرى من الضروري تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين: (المطلب الأول) مرحلة تأسيس حزب الاستقلال، و(المطلب الثاني) خيارات حزب الاستقلال بين الهيمنة والإئتلاف مع باقي الأحزاب.

المطلب الأول:

مرحلة تأسيس حزب الاستقلال

في أكتوبر 1936 عرفت كتلة العمل الوطني تحولات في بنياتها، هذا التحول سيدعو إلى بذل جهد قصد هيكلتها، وما الاجتماع الذي انعقد في يناير 1937، واختيار لجنة تنفيذية[4] جديدة للحزب، سوى نقطة من الخلافات التي كانت بين علال الفاسي ، ومحمد حسن الوزاني مما أدى بهذا الأخير بعدم قبول التزكية الجديدة للجنة التنفيذية، وانسحابه" من كتلة العمل الوطني" لتنفجر في الأخير، وقد ظهر عن هذا الخلاف بروز حزبين في الساحة هما: الحركة القومية، الحزب الوطني[5]. غير أنه سرعان ما تحولا إلى: حزب الشورى والاستقلال بالنسبة للحركة القومية سنة 1946، والحزب الوطني تحول إلى حزب الاستقلال سنة 1944، وفي هذه السنة قامت رموز بارزة من الحركة الوطنية المغربية، ومن نشطاء "كتلة العمل الوطني" المنحلة بإعلان "وثيقة الاستقلال"، وتم تأسيس حزب الاستقلال المغربي من طرف أحمد بلافريج لتحقيق

مبادىء الوثيقة الاستقلالية ومنها استمد الحزب اسمه. وعموما، فحزب الاستقلال تشكل من أعضاء كتلة العمل الوطني من رؤساء وأعضاء على المجالس الإدارية للجمعيات وقدماء تلاميذ مدن الرباط وفاس ومكناس وسلا ومراكش وأزرو ووجدة وأسفي، كما انضمت إليه شخصيات بارزة من الحركة القومية بالإضافة إلى العديد من الشخصيات البارزة كالمفتشين والقضاة الشرعيين والمدنيين وكبار الموظفين المخزنيين وأساتذة جامعة القرويين والمدارس الثانوية معلمي المدارس الحرة[6].

ويمكن القول بأن نشأة حزب الاستقلال ففي تلك الفترة لم تكن لها نزعة ديمقراطية، وإنما كانت مرتبطة بالنزعة الوطنية التي لم تكن قادرة على استيعاب التعددية، حيث كانت تتكلم باسم الشعب ككتلة واحدة، وإن كل ما يخالفها خائنا أو عمليا للاستعمار، نفس الحديث ينطبق على الأحزاب التي نشأت في تلك المرحلة. ونظرا لكون كل الأحزاب التي ظهرت في هذه المرحلة وعلى رأسها حزب الاستقلال ظهرت كرد فعل ضد سياسة الحماية وعملت السلطات الأجنبية على إفقاد المشهد السياسي الحزبي كل طابعه العقلاني وذلك بغية السيطرة و الهيمنة لإخضاع البلاد لنفوذها وهذا أمر طبيعي تقوم به القوى الاستعمارية، وهدف مسطر ومنذ البداية مما دفعها إلى اللجوء إلى آلية جديدة تمثلت في إغراق الساحة المغربية بالأحزاب. ولعل من بين الأحزاب التي ظهرت في هاته الفترة نجد " الحزب الشيوعي بالمغرب" بزعامة ليون سلطان[7]، إضافة إلى الجبهة الوطنية الديمقراطية ثم الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بقيادة المهدي بن باركة بعد انفصاله عن حزب الاستقلال، وكان هدف هذا الأخير هو الاستقلال، على أن يكون الوصول إلى الهدف دون مساومة أو انتفاض، وطلب الحزب في برنامجه بضرورة تطبيق نظام الملكية الدستورية، ومنح أفراد الشعب الحرية الدمقراطية.

واستبدل الحزب لقب السلطان بلقب الملك الذي أصبح يسمى منذ ذلك الوقت بالملك محمد الخامس قد رفع حزب الاستقلال هذه المطالب إلى السلطات لدراستها والموافقة عليها وكان علال الفاسي في ذلك الوقت في منفاه في إفريقيا الاستوائية، وكان أحمد بلفريج هو المحرك الأساسي لهذه العملية وكان يمتاز من ناحية بصدق نظره كما يمتاز من ناحية أخرى بولائه للجالس على العرش. ووعد محمد الخامس بدراسة هذا البرنامج وزاد مع الأيام إظهار ميله لهؤلاء الرجال الذين ضحوا في ميدان الكفاح الوطني باسم حزب الاستقلال، وأدى ذلك إلى خروج بعض الإشاعات تروي أن محمد الخامس هو الذي كان وراء هذه العملية وهو الذي وجه الجميع بإنشاء حزب الاستقلال بل للوصول إلى الاستقلال، وخاصة وأنه كان أبا روحيا للجميع والمهم أن المظاهرات أخذت تسير في الشوارع مطالبة بالاستقلال، بشكل أقلق السلطات الفرنسية[8] وهذه ما يطلق عليها بالمعادلة الجديدة أو المعادلة الوطنية الجديدة، والمقصود بها تلك الأحزاب التي نشأت في هذه المرحلة ويمكن أن نختزل هذه الأحزاب في " حزب الاستقلال"، " حزب الشورى والاستقلال" والأحزاب الأخرى التي تمت الإشارة إليها في السابق" كالحزب الشيوعي المغربي" إضافة إلى "الجبهة الوطنية المغربية" وفي هذه المراحل الصعبة التي مرت بها الأحزاب المغربية وخاصة حزب الاستقلال أثناء نشأتها وتأسيسها كان لا بد من التفكير في الخطوة الموالية والمتمثلة في المسألة التنظيمية:

§ *المجال التنظيمي للحزب*: لم يتخلى قيادو حزب الاستقلال عند إنشائهم للحزب الجديد، حيث منذ البداية طرحت المسألة التنظيمية لأنها الوحيدة التي بإمكانها أن تجعل الحزب قوة تحرك الشارع وتضغط على الإقامة العامة، وبهذا الخصوص شرع الحزب منذ تأسيسه في تقسيم أعضائه إلى نوعين: أعضاء " عاملين" وأعضاء "مؤازرين" وتأسست لجنة خاصة لتوجيه وإرشاد مؤيدي الحزب[9]، وسنته الأولى أي سنة 1944 كانت عضوية الحزب محصورة في حوالي ثلاث آلاف عضو[10]، ولقد بذلت جهود لهيكلة الحزب حيث نجد لجنة موجهة تشرف على عدد من اللجان المحلية وتتألف اللجنة المركزية من 12 عضو تساعدها

ست لجان بالتناوب وكل لجنة تتألف من 12 عضو، وتنشط هذه اللجان في مجالات متعددة: الإعلام، المالية، الإدارة.

وقد أصيب هذا التنظيم بنوع من النكوص على إثر تقديم " بيان الاستقلال" في 11 يناير 1944 وما أعقب ذلك من اعتقالات، حيث اعتقل أحمد بلافريج، واليزيدي وستة عشرة عضوا آخر بتهمة التعاون مع النازية[11]، وفي هاته الظروف العسيرة التي مر بها حزب الاستقلال أثناء بدايته الأولى تم نفي مؤسس الحزب إلى كورسيكا " أحمد بلافريج "، وأصبحت مهمة الحزب وإعادة هيكلته منوطة باليزيدي، وهكذا سيعاد تنظيم الحزب في أكتوبر 1945، حيث أضحى الهدف منصبا على تكوين إطارات تنظيمية لكل شعبة وفرع . ومن المعلوم لدى الجميع أن حزب الاستقلال نشأ وتأسس في عهد الحماية الفرنسية خاصة عن النضالات المتتالية التي خاضتها الحركة الوطنية المغربية في تلك الفترة التي أفرزت حزبين مغربيين هما " حزب الاستقلال" و " حزب الشورى والاستقلال" إلا أننا عند دراسة نشأة ومرحلة تأسيس حزب الاستقلال نجد هناك تضارب في الأراء بين الدارسين وكذلك الأعضاء المنتمين للحزب. وارتير بوري يعتبر أن انطلاقة الحزب جاءت بعد اللقاء الذي تم بين عمر عبد الجليل أحمد بلافريج وعبد الله إبراهيم ومحمد الخامس ومحمد اليزيدي " بوشعيب" وتم الاتفاق في هذا اللقاء على تقديم عريضة المطالبة بالاستقلال في 11 يناير 1944. وبالفعل فقد تم الإعلان عن نشأة حزب الاستقلال في ظروف غامضة ووسط تسلسل مجموعة من الأحداث التاريخية التي عرفها المغرب وعلاقاتها بالنشاط السياسي كتأسيس كتلة العمل الوطني الذي تعتبر امتداد لتطور أحداث متلاحقة عرفها المغرب وكذا العالم العربي[12].

ولقد اقترح اسم الحزب عبد الله إبراهيم، معلقا في إحدى الجلسات الخاصة بأن برنامج الحزب كان في إسمه، وفي هذا الإطار فإن مهمة الحزب انتقلت بعد مروره بعدة محطات تنظيمية ومطالب اصلاحية إلى المطالبة بتحقيق الاستقلال للمغرب وللمغاربة.[13].

المطلب الثاني:

خيارات حزب الاستقلال بين الهيمنة والائتلاف مع باقي الأحزاب

حين أعلن عن استقلال المغرب وجد حزب الاستقلال نفسه محاطا بمجموعة من الأحزاب والتي كان هو نفسه يعترف بمشروعيتها لذلك في البداية قبل ممارسة اللعبة السياسية داخل نظام حزبي تكون له فيها الهيمنة، وكان لقبول حزب الاستقلال نظام الحزب المهيمن دوافع موضوعية تتمثل في الميراث الاستعماري كما أن الحزب كرس هذا النظام عبر قبوله فكرة الحكومة الائتلافية.

في البداية اختار حزب الاستقلال خيارا مرحليا تمثل في نظام الحزب المهيمن وهذا الخيار الاستراتيجي لحزب الاستقلال كان يهدف من خلاله التمهيد لإقامة الحزب الوحيد ومحاولة القضاء على الأحزاب المعارضة، فمنذ الإعلان عن الاستقلال سعى حزب الاستقلال إلى إدماج بعض التنظيمات الحزبية في صفوفه، في هذا السياق يأتي إدماج " حزب الاستقلال الوطني" سنة 1956، غير لم يكن بإمكانه إقناع جميع الأحزاب بالذوبان في صفوفه، وسعيا منه لإقامة خيار استراتيجي، سينهج سياسة مناهضة للأحزاب المعارضة لتوجهاته[14]. ومن بين الأحزاب التي ناهضها حزب الاستقلال نجد حزب الشورى والاستقلال باعتباره قوى منافسة للحزب ففي اللحظة التي أدمج فيها حزب الاستقلال " حزب الإصلاح الوطني" سارع " حزب الشورى والاستقلال" هو الآخر بتوسع قاعدته بإدماج " حزب المغرب الحر"[15]، وقام حزب الشورى والاستقلال كذلك بتوسيع نفوذه في مجموعة من المدن المغربية حيث قام بفتح مجموعة من المكاتب في الدار البيضاء وفضالة وجديدة وجدة... مما له دلالات على تمام نفوذ

حزب الشورى والاستقلال في هاته الفترة أنه في الاجتماع الوطني للحزب سنة 1956 كان الحاضرون يمثلون 127 فرعا وهذا التنامي يجسده الاهتمام الذي بذله الحزب على المستوى التنظيمي، ولتطبيق الخيار الاستراتيجي الذي رسمه حزب الاستقلال" الحزب الوحيد" أن يواجه بكل ما أوتي من قوة " حزب الشورى والاستقلال" وقد واتته الفرصة حين استلم وزارة الداخلية في شخص " ادريس محمدي" ابتداءا من 4 ماي 1956، إذ في صيف هذه السنة سيبدأ مسلسل القضاء على حزب الشورى من قبل حزب الاستقلال إذ اختفى في هذه السنة 17 شخصا من دعاة الشوريين[16]، وأمام موجة العنف التي دشنها حزب الاستقلال ضد حزب الشورى والاستقلال اضطر الأمين العام للحزب محمد حسن الوزاني إلى توجيه رسالة إلى الملك يطالب عبرها بوضع حد لهذه الممارسات، هذا إضافة إلى مناهضة حزب الاستقلال " للحزب الشيوعي المغربي" حيث رفض الاعتراف به لكونه يعتنق المبادئ وقام حزب الاستقلال بعدم الاعتراف به ووصفه بأن حزب متعاون مع إسرائيل[17]، وقام حزب الاستقلال كذلك بمناهضة حزب الأحرار المستقلين الذي نشأ في سنة 1943 من طرف أشخاص رفضوا الالتحاق بحزب الاستقلال، كما لم يلتحقا بحزب الشورى والاستقلال وهذين الشخصين هما " رشيد مولين" ابن وزير الأحباس في الأربعينيات وأحمد رضى كديرة وأشخاص أخرين رفضوا الإنتماء إلى الأحزاب السالفة الذكر حيث قاموا بتأسيس مجموعة أطلقوا عليها اسم " حزب الأحرار المستقلين" وظل حزب الاستقلال ينظر إلى هذا الحزب على نه صنيعة القصر، وقام بالهجوم عليه سنة 1957 وكان من ثمرات هذا الهجوم أن أقصي حزب الأحرار المستقلين من الحكومة الثالثة. إن هذه السياسة التي قام بها حزب الاستقلال والمتمثلة في مناهضة الأحزاب المعارضة كانت تندرج ضمن منظور عام يتمثل في تنفيذ الخيار الاستراتيجي الذي حدده الحزب والمتمثل في إقامة نظام الحزب الوحيد، وهكذا ما كادت سنة 1958 تبرر بشكل واضح الخيار الاستراتيجي لحزب الاستقلال حتى كان هذا الأخير قد استطاع تهميش " حزب الشورى" و" حزب الأحرار المستقلين" كما ندد بمحاولة إنشاء " الحركة الشعبية" بل عمل على تعطيل جريدة حزب الوحدة المغربية بقيادة المكي الناصري.

ورغم كل المحاولات التي قام بها حزب الاستقلال لتجسيده إقامة نظام الحزب الواحد على أرض الواقع، إذا لجأ كما سبقت الإشارة إلى مناهضة الأحزاب التي عارضته ولوج كذلك بورقة استقالة الوزراء الاستقلاليين من الحكومة وهذا ما سيتم تنفيذه فعليا في 15 أبريل 1958 وقد برر الحزب هذا السلوك في الرسالة التي وجهها إلى الملك محمد الخامس.

وبالفعل كلف الملك أحمد بلافريج الأمين العام للحزب بتشكيل حكومة منسجمة، وبدأ للعيان كأن حزب الاستقلال خطا خطوات نحو ترجمة خيارة الاستراتيجي المتمثل في إقامة نظام الحزب الوحيد.

غير أن القصر هو الآخر كانت له خياراته الاستراتيجية من خلال المراهنة على إقامة نظام حزبي تعددي، لذلك عمل على تكريس هذا النظام عبر معطيين يندرجان ضمن الإطار السياسي للتعددية:

§ *المعطى الأول*: يتمثل في تكوين المجلس الوطني الاستشاري، وقد كان ترجمة أولى الالتزامات الملك بإقامة ملكية دستورية.

§ *المعطى الثاني*: يترجمه كيفية تشكيل الحكومات، حيث حرص القصر على أن تكون الهيئات السياسية ممثلة في التشكيلات الحكومية. ففي الحكومة إضافة إلى ممثلي " حزب الاستقلال"، كان هناك ممثلون لحزب " الشورى والاستقلال" وحزب الأحرار المستقلين و " المستقلين"، وفي الحكومة الثانية كان هناك ممثلون " لحزب الشورى والاستقلال وعضوين"، والحكومة الثالثة لم تكن كلها خالصة لحزب الاستقلال، بل شارك فيها مستقلان،

بل أن هذه الحكومة لم تمنح الاستقلاليين بل منحت لأحمد بلافريج لكونه مواليا للملك أكثر من كونه أمينا عاما لحزب الاستقلال[18].

أما الإطار القانوني للتعدد فيتجلى في توجيه محمد الخامس خطابا للأمة في 8 ماي 1988 وهو الذي يشكل في مجمله " العهد الملكي"، إذ يمكن اعتباره بمثابة قانون أتى به الملك ليحد من نظام الحزب الوحيد ويضع لبنات النظام الحزبي التعددي الذي هو جوهر كل نظام ديمقراطي[19].

وأمام هذا المعطى الجديد أي التعددية الحزبية والتي وضعت من أعلى سلطة في البلاد. كان لابد على حزب الاستقلال من مراجعة أوراقه والتخلي عن الخيار المتمثل في نظام الحزب الوحيد، حيث لجأ الحزب إلى القيام بمجموعة من الائتلاف والتكتلات مع أحزاب أخرى، حتى يشارك في اللعبة ويفرض نفسه من داخل المنظومة الحزبية المغربية، وهذا قام به مناضلوا الحزب حينما أحسوا بالخطر.

وهذا مادفع مسيروا الحزب والذين كانوا مكونين من مجموعة من الشباب التي يمثل مختلف أقاليم المملكة المغربية، ونذكر منها على سبيل المثال علال الفاسي، وأحمد بلافريج، وأبو شعيب اليزيدي، وعبد الله إبراهيم، والمهدي بن بركة، وعبد الرحيم بوعبيد، وأبوبكر القادري وعمر عبد الجليل والفقيه الغازي هذا وبالإضافة إلى مجموعة من الأطر النقابية نذكر من بينها (المحجوب بن الصديق والطيب بوعزة) إلى اتلتفكير في خلق تكتلات وانسجام مع باقي المكونات السياسية أنذاك وللإشارة فالجامعة العربية كان لها دور كبير في توحيد مجموعة من الأحزاب الوطنية واشرافها على توقيع ميثاق طنجة يوم 9/4/1951 بين الأحزاب الأربعة:

حزب الاستقلال، حزب الشورى والاستقلال، وحزب الإصلاح وحزب الوحدة المغربية.

وقبل الحديث عن التكتلات التي قام بها حزب الاستقلال مع باقي الأحزاب لابد من الإشارة إلى مرحلة مهمة في تاريخ الحزب وإن كانت تشكل النقطة السوداء في تاريخه، ولكن هذا أمر عاشته مختلف الأحزاب المغربية أنها مسألة الانشقاقات حيث تعرض حزب الاستقلال لحادث الانشقاق سنة 1959، وهذا الانشقاق جاء نتيجة لمسلسل صراعات كان يعيشها الحزب داخليا، حيث بدأ منذ بداية الخمسينات بين التيار المحافظ بزعامة بلافريج وعلال الفاسي واليزيدي والتيار الراديكالي بزعامة المهدي بن بركة وعبد الله ابراهيم وعبد الرحيم بوعبيد.

هذا الصراع انتهى بعقد مؤتمرات استثنائية جهوية للحزب أسست بموجبها اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال، وقد صادقت هذه المؤتمرات الجهوية على بيان يشرح أسباب هذه الحركة[20].

وبعد شهرين من قيام الجامعات المستقلة لحزب الاستقلال والتي تحولت في 6 سبتمر 1958 إلى حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. وكان هذا الإنشاء للحزب المذكور كرد فعل على سيطرة التيار المحافظ على القرار في حزب الاستقلال وتهميش ممثلي شرائح واسعة من المجتمع المغربي، وقد اعتمد المؤسسون في حركتهم الإنشقاقية على دعم الاتحاد المغربي للشغل بزعامة المحجوب بن الصديق.

وعموما من الصعب الحديث عن أسباب شخصية وراء الانفصال بين الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وحزب الاستقلال بل يمكن القول أن هذا الانشقاق كان ذا طبيعة اديولوجية.

ونظرا لكون ظاهرة الانشقاق التي عرفتها الأحزاب المغربية لم تعد تستجيب لضرورات تلك المرحلة، وخاصة وأن الديمقراطيات العريقة في العالم أصبحت تنهج أسلوب القطبية السياسية، وهذا ما دفع الأحزاب الوطنية إلى إعادة هيكلة قوامها وانخراطها في تحالفات

وتقاطبات سياسية تكسبها شخصية سياسية وموقعا داخل الخريطة السياسية وسوق نحاول أن ندرس في هذا السياق التكتلات التي قام بها حزب الاستقلال:

أ- *الكتلة الوطنية:*

أن أول تحالف حزبي تأسس في المغرب جمع بين حزبي الاستقلال والاتحاد الوطني للقوات الشعبية في يوليوز 1970 وكان الهدف منه تنسيق الجهود لمقاطعة الدستور الجديد الذي طرحه الملك الراحل الحسن الثاني على الشعب قصد المصادقة.

وعن أهداف هذا التحالف ودواعي قيامه يقول علال الفاسي: " لقد حسب الكثيرون أن قيام الكتلة الوطنية ليس إلا عملا سياسيا دعت إليه ظروف الاستفتاء الدستوري، والانتخابات التي تليه...، ولكن القضية تعبير عن وعي كامل في وسط الاستقلاليين والاتحاديين بما تستوجبه المصلحة الوطنية في هذه المرحلة من حياتنا، وما تقتضي به الحالة التي أدى إليها تطور سير الأشياء في وطننا..."[21].

إن التحالف بين حزب الاستقلال والاتحاد الوطني للقوات الشعبية لم يكن إلا تحالف مرحليا (ظرفيا) أفرزته حالة الاستثناء لمواجهة مشروع الدستور المعلن من طرف الملك حيث لم تمر أربعة أيام على الخطاب الملكي المطالب بالمصادقة على مقتضيات الدستور حتى جاء رد فعل الحزبين بالتوقيع على ميثاق " الكتلة الوطنية" بسلا في 22 يوليوز 1970.

ولقد صوتت " الكتلة الوطنية" بلا ضد مشروع دستور 1970 كما قاطعت الانتخابات المزمع عقدها في 21 و 28 غشت، وبذلك حكمت على تجربة مجلس النواب الثاني بالفشل. ولقد لعبت الكتلة الوطنية في هاته الفترة دور المعارضة ولو من خارج مجلس النواب غير أن أحداث 10 يوليوز 1971 وقيام الملك بممارسة النقد الذاتي، ستدفعه في نهاية نونبر من نفس السنة إلى الدخول في مفاوضات مع هذه الكتلة لينوه الملك بعد ذلك بهذه المحادثات[22].

لكن لم تكن هذه الكتلة متماسكة في تنظيمها مما أدى إلى تفجيرها وتجميدها بشكل فعلي يوم 30 يوليوز 1972، وقد حدد " عبد الله ابراهيم" ثلاثة أسباب كانت وراء موت الكتلة الوطنية:

1- المفاوضات المتأججة بين المد والجزر دون وضع .. ولا هدف رسمي.

2- الخطر السياسي للاتحاد الوطني نفسه.

3- النقاش الذي طبع العلاقات بين الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وحزب الاستقلال إن أسباب موت الكتلة الوطنية يشي في ثناياه نهاية السياق الديمقراطي وبداية سياق جديد ألا وهو السياق الإيديولوجي.

ومن هنا نستخلص أن حزب الاستقلال قام بمجموعة من الإئتلافات والتكتلات مع الأحزاب المغربية لتحقيق أهداف معينة، رغم كل العراقيل التي واجهها الحزب إلا أنه استطاع أن ينسجم وينسق مع باقي الأحزاب لتحقيق المصالح الوطنية مستفيدا في ذلك بالتجربة النضالية لمناضليه والإرث النضالي للحزب، ولازال إلى حد الآن يقوم حزب الاستقلال بالتنسيق مع الأحزاب السياسية بين الفنية والأخرى لتحقيق أغراض مشتركة. وهذا ما نلاحظه في الحكومات الائتلافية.

وعموما فحزب الاستقلال مر بمراحل متعددة من النشأة إلى التأسيس وصولا إلى التكتلات والائتلافات بالإضافة إلى تطورات أخرى سوف نتطرق إليها في المبحث الثاني والتي تؤرخ لمراحل تطور حزب الاستقلال بعد الكتلة الوطنية.

المبحث الثاني:

دينامية تطور حزب الاستقلال

إن الدراسة في هذا المبحث توزع إلى مطلبين، سيتم التطرق في المطلب الأول إلى استعدادت حزب الاستقلال لحكومة التناوب السابقة سوف نخصص في هذا المطلب دراسة الخطاب السياسي للحزب، أما المطلب الثاني فسيتطرق لإستعدادات الحزب الاستحقاقات الانتخابية المقبلة.

المطلب الأول:

استعدادات الحزب لحكومة التناوب

لقد انتقد حزب الاستقلال الحكومات المتعاقبة، انتقادا شديدا، ونظرا لعجزها وعدم قدرتها على بلورة استراتيجية وطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي نظر الحزب فإن الحكومات المتعاقبة خضعت باستمرار لهاجس الأمد القصير، وأدارت شؤون البلاد. بدون أي مشروع مجتمعي للتنمية الشاملة التي يتطلع إليها الشعب المغربي[23].

ويحمل الحزب مسؤولية الانتهاك الأخلاقي والسياسية لهاته الحكومات التي عرقلت إرادة الشعب المغربي في الخروج من عهد اللامسؤولية الانتخابية إلى عهد الرشد الديمقراطي والمؤسسات السليمة التي تحظى بالشفافية والاستقلالية.

واستعدادا لحكومة التناوب عقد حزب الاستقلال مؤتمره الثالث عشر في فبراير 1998 في ظروف حرجة متأزمة نظرا لما عرفته انتخابات 1997 من تزوير وتزييف لذلك اضطر الحزب بأن يكون شعار المؤتمر " الديمقراطية أولا لبناء مجتمع عادل، متقدم متضامن: وقد خلص حزب الاستقلال إلى ما يلي:

أ- *بالنسبة للديمقراطية السياسية*

لقد أكد الاستقلاليون بأن الاختيار الديمقراطي اختيار استراتيجي للحزب، وأن الديمقراطية السياسية للحزب الوسيلة الأساسية والضرورية لتشييد دولة القانون والمؤسسات واحترام حقوق الإنسان وتعبئة كل طاقات الوطن وامكانية لربح رهانات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي تكسب الموقع اللائق للبلاد في عالم اليوم والغد.

ولقد دعا حزب الاستقلال إلى ضرورة ترسيخ دولة القانون والمؤسسات الدستورية للبلاد على أسس سليمة ونزيهة، وذات مصداقية تحظى بثقة الشعب المغربي واحترامه الدستوري، والديمقراطي المتمثل في أن السيادة للأمة تمارسها مباشرة عن طريق الاستفتاء.

وبطريقة غير دستورية عن طريق المؤسسات الدستورية وقد طالب حزب الاستقلال في مؤتمره الثالث عشر إلى ضرورة الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وضمان التوازن الفعلي بينها ووضع حد نهائي لهيمنة الأجهزة الإدارية التي تفرض سلطاتها على المؤسسات الدستورية، وعلى الحياة العامة وتحول دون فصل السلط وإقامة التوازن اللازم بينها[24]. وتعزيزا لدولة الحق والقانون، فقد أثار الاستقلاليون في المؤتمر الثالث عشر موضوع الدفع بالاصلاحات الدستورية إلى الأمام لاستكمال المكتسبات التي أتى الدستور المعدل سنة 1992 والدستور المراجع سنة 1996، وإزالة المعوقات التي تعيق مسلسل الاصلاح والاستقرار الدستوري المنشود لبلاد المغرب وذلك اقرارا لتعديلات دستورية جددة تتجلى على سبيل المثال لا الحصر في:

1- إحداث هيئة دستورية عليا مستقلة عن الحكومة والجهاز الإداري ومزودة بكل الصلاحيات للإشراف على الانتخابات وتنظيم جميع مراحلها، وضمان إجرائها بحرية ونزاهة كاملتين، ابتداءا من التسجيل في اللوائح إلى الإعلان عن النتائج.

2- توسيع مجال التشريع والمراقبة والتقصي فيما يتعلق بالبرلمان ليتمتع باختصاصاته كاملة غير منقوصة وضمان حقوق الأقلية البرلمانية في طلب عقد دورات استثنائية أو إحداث لجان لتقصي الحقائق أو للمراقبة، وإحالة القوانين على المجلس الدستوري، أو تقديم ملتمس الرقابة بتخفيض النصاب المطلوب.

3- توفير الأساس الذي يجعل الحكومة قوية ومنسجمة ومتضامنة ومتحملة لمسؤولية البرامج والسياسات التي تتبعها والتدبير الذي تنهجه لشؤون البلاد أمام لجنة جلالة الملك وأمام البرلمان.

4- تمكين الوزير الأول عن السلطات اللازمة باعتباره المسؤول عن الحكومة لضمان الانسجام والتضامن الحكومي، مع ضمان استقلاليته المرافق الوزارية ومسؤوليتها، مما يمكنه من التنسيق والتحكيم وإدارة المرافق العمومية[25]

ب- *بالنسبة للامركزية والديمقراطية المحلية*

في هذا المجال طالب حزب الاستقلال بمجموعة من المطالب التي من شأنها تدعيم الديمقراطية المحلية واللامركزية ومن بينها ما يلي:

أولا: اعتبار الجماعات المحلية والجهة الأولى والأساسية للديمقراطية لتجنيد كل الطاقات لتسيير شؤون المواطنين المحلية والإسهام في الرفع من مستوى المدينة والقرية والجهة اقتصاديا واجتماعيا وتعليميا وصحيا و ثقافيا وتعبئة السكان وتأطيرهم لتحقيق الأهداف الوطنية المنشودة.

ثانيا: وضع حد لهيمنة السلطة المحلية على اختصاصات الجماعات المحلية واستغلالها لنظام الوصاية لشل عمل هذه المجالس الجهوية ومجالس العمالات والأقاليم التي لا تتوفر على الاستقلالية اللازمة لمباشرة واجبها بمسؤولية كاملة.

ثالثا: و ضع حد للمذكرات والدوريات التي تصدرها سلطة الوصاية بهدف إفراغ الديمقراطية المحلية واللامركزية من محتواها.

رابعا: مساعدة الجماعات المحلية على تحصيل جباياتها المحلية بشكل يكفل لها التغلب على العجز المالي، وتنمية تمويلها الذاتي في الحدود التي لا ترهن المواطنين بعبء ضريبة ثقيل[26]

ج- بالنسبة للجهوية :

اعتبر حزب الاستقلال بأن الجهة وسيلة للتنمية والتوازن، تساهم في تصحيح الوضع الاقتصادي والاجتماعي لتقليص الفوارق الجهوية وتحقيق توازن عامل لفرص العمل، كما أن اختيار الجهة كمنطلق ديمقراطي تنموي واقتصادي واجتماعي لا يمكن تصوره إلا في إطار الوحدة الوطنية انطلاقا من واقع المجتمع المغربي ونظامه السياسي والاداري وتجارب الدول التي نجحت في هذا المجال.

وقد دعا الحزب إلى ضرورة تخويل المجالس الجهوية اختصاصات واسعة وسلطة وتقريرية تكفل لها القيام بمهامها واتخاذ قراراتها وتنفيذها. بما لايتعارض أبدا مع المقومات الأساسية للدولة إضافة إلى ضمان تزويد المجالس الجهوية بشرية وموارد مالية كفيلة بتحقيق متطلباتها، ومن أجل تحقيق التوازن الجهوي في التنمية لتمكين المناطق المتأخرة من تدارك تأخرها في مختلف الميادين في أفق القضاء على التوازن الجهوي[27].

د- بالنسبة للعمل الوحدوي

اعتبر حزب الاستقلال العمل الوحدوي خطوة من الخطوات الإيجابية فهي تنسيق المواقف واتخاذ القرارات، وما بذلته الأحزاب الوطنية الديمقراطية من جهود وما قامت به من أعمال مشتركة سواء على مستوى القيادات أو على مستوى التنظيمات الشبابية والنسائية أو الهيئات النقابية أو على مستوى العمل النيابي لإنجاح ذلك العمل الوحدوي حتى تكون القوى الوطنية موحدة في تعبئة الشعب المغربي لكسب الرهانات الكبرى التي لا يمكن للبلاد بدون ... أن تتخطى عتبة القرن الواحد والعشرين بقوة[28]، واعتبر الحزب العمل الوحدوي وتأسيس الكتلة الديمقراطية أهم حدث تاريخي في حياة الحركة الوطنية بعد مؤتمر 12 ومنعطف تاريخيا وأكد صواب الاتجاه الذي سارت فيه الأحزاب الديمقراطية والذي يعكس طموحات وتطلعات الشعب المغربي في العمل الوحدوي بين كل القوى الوطنية المناضلة لتحقيق المطامح الشعبية في الحياة الكريمة.

المطلب الثاني:

استعدادات حزب الاستقلال للاستحقاقات الانتخابية المقبلة 2007

إن الدخول في الانتخابات المقبلة، وتحقيق أكبر عدد ممكن من المقاعد دفع بالأحزاب السياسية المغربية إلى الاستعداد بما فيه الكفاية لهذا الحدث المهم الذي سوف تعيشه بلادنا في الأشهر القليلة المقبلة، حيث أنه كلما اقترب وقت الانتخابات إلا واشتد التنافس بين الأحزاب وتعقد اللقاءات والمؤتمرات والقيام بالحملات الانتخابية بغية استقطاب أكبر عدد من الأصوات من أجل تحقيق مراتب كلمة.

لهذا الغرض تقوم الأحزاب بصياغة برامج انتخابية وتسطر أهداف تحاول جاهدة تحقيقها، وتضم عموما هذه البرامج: تحسين وضعية المواطنين، والنهوض بالوضع الاقتصادي للبلاد ومعالجة المشاكل العالقة...

وسوف نحاول تسليط الضوء على استعدادات حزب الاستقلال للدخول في الانتخابات المقبلة، من أجل معرفة تطورات الحزب وأهداف برامجه الانتخابية ومن هنا فما هي أهم القضايا التي أدرجها حزب الاستقلال ضمن برنامجه الانتخابي؟

ولعل من بين القضايا التي أثارت اهتمام حزب الاستقلال نجد القضايا الاقتصادية وعلى هذا الأساس بلور الحزب برنامجا اقتصاديا طموحا وبأهداف مرقمة ركز على التدابير العلمية لتقوية الاستثمار والرفع من حجم الصادرات، إذ يشكل التشغيل أحد الانشغالات الأساسية في البرنامج الاقتصادي لحزب الاستقلال، باعتبار علاقته الوطيدة بتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، وارتباطه بتوفير شروط التنمية المندمجة.

ويعتبر هذا البرنامج نتيجة عمل عدة لجان انكبت لمدة طويلة في مناقشة مختلف القطاعات والإشكالات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ويرتكز على معطيات مرقمة تتوخى الدقة والموضوعية سواء على مستوى الأهداف المحددة أو على مستوى التمويل والجهات المتدخلة أو على مستوى التدابير والإجراءات المزمع اتخاذها لضمان شروط النجاح، ومن أهم هذه الأهداف ضمان معدل نمو سنوي متوسط في حدود 6% دون احتساب حصيلة الموسم الفلاحي، وتوفير حوالي مليون و 300

ألف فرصة عمل جديدة وتقليص معدل الفقر والبطالة إلى أقل من 12% و 7% على التوالي وذلك في أفق سنة 2012.

ولتحقيق هذه الأهداف يعتمد البرنامج الوطني لحزب الاستقلال على مجموعة من التدابير تعميق الاصلاح الضريبي بما يضمن الإنسجام بين أهدافه المالية والاجتماعية والاقتصادية وتشجيع المستثمرين المغاربة والأجانب من أجل الدفع من نسبة الاستثمارات وتحفيز الفاعلين الاقتصاديين من أجل النهوض بقطاع الصادرات وتتوزع التوجهات العامة لحزب الاستقلال على خمسة ركائز، تهم جعل المغرب أرضية خصبة للاستثمارات الضخمة والتصدير المكثف وتوطيد التنمية الداخلية وتقوية دور الفاعلين خصوصا بالنسبة للموارد البشرية والمقاولة، وتنمية الاقتصاد التآزري، واعتماد الحكامة والتدبير الجيد. ويعتبر الحزب أن هذه الركائز المجتمعية هي السبيل لتحقيق التنمية المستدامة.

فبخصوص الدعامة الأولى التي تهم جعل المغرب أرضية خصبة ملائمة للاستثمار والتصدير، يتوخى برنامج حزب الاستقلال تنشيط الصادرات بسرعة تفوق الواردات لتجاوز المشكل المتعلق بالعجز في الميزان التجاري للمغرب، وتقوية الاستثمار ليصل إلى 35% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض نسبة 29% التي يسجلها في الوقت الراهن، ولتحقيق ذلك يتعهد الحزب بالانخراط في سياسة قطاعية إرادية ترتكز على التنوع المجالي والإنتاجي والإسهام في ظهور أقطاب جهوية تنافسية وملائمة التكوين مع المهن العالمية التي يتم تحديدها في هذه القطاعات كما يتعهد بتنفيذ تدابير لفائدة الفاعلين الاقتصاديين من خلال تنشيط الصادرات اعتمادا على المرونة في نظام الصرف وتخفيض تكاليف اللوجستيك والنقل والطاقة، وبلورة رؤية واضحة حول الدبلوماسية الاقتصادية.

وبخصوص تشجيع الاستثمار يقترح حزب الاستقلال تدابير علمية لتقوية جاذبية المغرب، والرفع من مردودية الأرض المجهزة التي يتوفر عليها الآن والمستقبل مثل المحطات السياحية وميناء طنجة المتوسطي، والأقطاب التكنولوجية وفضاءات الافشورينغ، ويهدف برنامج حزب الاستقلال إلى جعل المغرب قاعدة أساس للاستثمارات العربية والأمريكية والأوروبية.

أما الدعامة الثانية التي يعتمد عليها البرنامج الاقتصادي لحزب الاستقلال فتهم سياسة ترابية جديدة وسياسة تنشيط الشغل وتحسين القدرة الشرائية للمواطنين[29].

ولتحقيق ذلك سيتم الاعتماد على تدبير عملية تهم بلورة سياسة واضحة لتخفيض من معدل التضخم وتخفيض المعدل العادي للضريبة على القيمة المضافة ليصل إلى 18% والحد من عدد الوسطاء في شبكات التوزيع والتسويق على مستوى الداخلية خصوصا بالنسبة للخضر والفواكه وإعادة هيكلة الجداول والشرائح التي تهم الضريبة على الدخل وتوسيع الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية وإصلاح أنظمة التقاعد والبحث على السبل الكفيلة بتوفيرها لشرائح أخرى وبلورة سياسة جديدة خاصة بالأدوية تهدف إلى تشجيع الجينية منها، ودعم الأدوية الموجهة للأمراض المزمنة والخطيرة ويعتبر الأوراش التي شهدها المغرب منذ 2002 مرتكزا مهما للدعامة الثانية في برنامج الحزب حيث همت البرامج مختلف القطاعات ذات الأولوية في السياسة العمومية مثل بناء السدود والطرق والحضارات ومحطات توليد الكهرباء... وغيرها، ولذلك يؤكد حزب الاستقلال إلتزامه بمواصلة الاهتمام بهذه الأوراش لأنها تساهم بشكل فعال في توفير فرص الشغل وضمان المردودية الاقتصادية، باعتبار أن المشاريع الكبرى في البنيات التحتية تعتبر السبيل لضمان الإقلاع الاقتصادي الحقيقي للمغرب، ذلك أن الرفع من الرأسمال الموجه للبنيات التحتية بنسبة 1% في الناتج الداخلي الإجمالي للبلاد.

أما الدعامة الثالثة فتهم الاهتمام بالبحث والتنمية والتكوين في مختلف مراحل التعليم باعتبار ذلك شرطا أساسيا لتحقيق التنمية التي ترتكز على الموارد البشرية المؤهلة والتنافسية في سوق الشغل.

ويروم هذا البرنامج إلى تجاوز المشاكل التي يواجهها النظام التربوي بخصوص الجودة والمردودية وعدم الملاءمة مع سوق الشغل، علما بأن المعطيات المتوفرة تشير إلى أن نسبة 75% من المتمدرسين يغادرون التعليم دون الحصول على أي شهادة كما أن واحد من أصل خمسة من الأشخاص الحاصلين على شهادة يجد نفسه أمام البطالة. وعلى هذا الأساس يدعو البرنامج إلى إعادة التفكير في السياسة التعليمية ارتكازا على ثلاث أبعاد والوصول إلى جامعات المهن التي بإمكانها توفير التكوين في التخصصات الملائمة لحاجيات المستقبل دون إغفال تقوية التكوين المهني وإحداث جسور بينه وبين التعليم العادي.[30]

وفيما يتعلق بالدعامة الرابعة للبرنامج، يؤكد حزب الاستقلال أن التنمية من أجل اقتصاد تآزري مدخل أساس لتحقيق النمو الاقتصادي، ولذلك يعبر عن انخراطه وتعبئته من أجل سياسة واقعية لضمان استهداف أفضل لمحاربة الفقر وتطوير الاقتصاد الاجتماعي وتقوية وتوسيع التغطية الاجتماعية وتدعيم آليات التدخل العمومي في العمل الاجتماعي.

أما الدعامة الخامسة والأخيرة فتتقاطع وتتكامل مع باقي الدعامات الأخرى وتهم وضع آليات الحكامة السياسية من أجل إعادة بناء الثقة بين الدولة والمواطنين ومختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين. ويؤكد حزب الاستقلال أن الحكامة السياسية ترتكز على مواصلة الإصلاح الإداري ومحاربة الرشوة والإصلاح العقاري وإصلاح القضاء، حيث من الضروري ضمان الأمن والعدالة القضائية لفائدة الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، وجعل النظام القضائي في مستوى متطلبات التنمية الاقتصادية، وتسريع التطبيق المؤسساتي لقانون المنافسة، وتطوير الشفافية، وجعل الجهوية قاطرة للتنمية.

هذا باختصار البرنامج الذي سوف يدخل به حزب الاستقلال غمار الانتخابات التشريعية المقبلة، خاصة في الشق المتعلق بالجانب الاقتصادي والذي يتضمن أهداف هامة واستراتيجية تفرض على الحزب تكثيف كل جهوده من أجل محاولة تحقيق هذه المعطيات بطبيعة الحال إذا تمكن من الفوز في الانتخابات وتحقيق مقاعدة مهمة. وهذا هو هدف وغاية مناضلوا الحزب الذين يراهنون على هذه الانتخابات من أجل فرض كلمة الحزب داخل الحكومة خاصة مع بروز المولود الجديد. والمتمثل في قانون الأحزاب الجديد الذي حدد بعض الخطوط الرئيسية للأحزاب السياسية لا يجب تجاوزها ومن تم فكل حزب يريد الظهور بصورة جيدة تتوافق مع القانون الجديد حتى يضمن استقراره من داخل المنظومة الحزبية المغربية.

خاتمة عامة:

هكذا يتضح أن حزب الاستقلال هو حزب وطني محافظ ومن أقدم الأحزاب المغربية يشكل امتدادا لحركة التحرير الوطنية وشارك في حكومات متعاقبة في الستينات والسبعينات والثمانينات ودخل في تحالف أحزاب المعارضة إلى جانب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، أصبح في الانتخابات التشريعية التي جرت في 14 نونبر 1997 ثاني أكبر حزب سياسي مغربي بحصوله على نسبة 13.2 من الأصوات دخل الحزب حكومة الأستاذ عبد الرحمان اليوسفي في فبراير 1998 ومنذ ذلك العام أصبح رئيسه عباس الفاسي خلف لمحمد بوستة مما أعطى الحزب دما شبابيا قد يجدد في هياكل ترأسه.[31]

ونظرا لكون حزب الاستقلال استوطن الساحة السياسية المغربية قرابة نصف قرن وخاض معارك كبرى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فسجل بهذا وذاك مجدا نضاليا لا يمكن التقليل من شأنه، لأنه أمر موضوعي ويصعب التنكر له بعض النظر عن كل اختلاف أو اتفاق ودون خضوع لأي اعتبار اديولوجي ظرفي وكان من المفروض أن يكون حزب الاستقلال مجال دراسة وبحث لأنه يشكل جزء من التاريخ الوطني الحديث ويشكل معلمة من معالمه، إلا أن الاعتبارات السياسية التي رافقت وجوده وتطورت معه، فضلا عن أدوات عمله وأهدافه وأدواره في الصراع السياسي، بما ينتج عن هذا كله في الغالب، من مواقف وردود أفعال وحساسيات أيضا، قلصت في معظم الأحيان من دوافع الدراسات والأبحاث التي تعرضت له وخاضت في شؤونه، بل ويصعب إيجاد دراسة مستقلة، إلا ما كان من بعض الأبحاث الجامعية غير المنشودة- استفردته بالتناوب وكشفت عن مراحل تطوره وأهدافه وأساليب عمله وأدواره في المعارضة أو المشاركة.[32]

وعموما فحزب الاستقلال قام بدور وطني رائد منذ تأسيسه إلى اليوم متحملا مسؤوليته التاريخية. فقد جاهد في الماضي من أجل استرجاع سيادة البلاد وتحقيق وحدتها الترابية وتأسيس دولة حديثة ديمقراطية هذا إضافة إلى تعبئة جهوده من خلال كفاحه المتميز مع حلفائه في الكتلة الديمقراطية، من أجل بناء مغرب جديد يتمتع بمؤسسات منتخبة تعكس طموحات الشعب المغربي الراسخة في التغيير وإعادة البناء، ومؤسسات ذات مصداقية تنبثق عنها حكومة قوية وقادرة على مواجهة التحديات المفروضة على البلاد.

قائمة المراجع

باللغة العربية:

§ موريس ديفرجيه " الأحزاب السياسية ترجمة علي مقلدوغ دار النهار بيروت.

§ ادريس العمراني " مفهوم الأحزابالسياسية".

§ علال الفاسي " الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، تطوان 1949.

§ الدكتور جلال يحي " تاريخ المغرب العربي الكبير الفترة المعاصرة وحركات التحرير والاستقلال" 1981.

§ أشفورد " دوغلاس" التطورات السياسية.

§ عبد القادر الشاوي " حزب الاستقلال".

§ محمد ضريف " الأحزاب السياسية المغربية".

§ محمد عابد الجابري " مواقف إضاءات وشهادات الاتحاد الوطني للقوات الشعبية.

§ بيان حزب الاستقلال ،المؤتمر الاستثنائي 14دجنبر 1977.

§ المهدي المومني التيجكاني، دار بريشة أو قصة مختطف.

§ حزب الاستقلال المؤتمر العام الثالث عشر.

باللغة الفرنسية

ü Boubker -les acteurs de la politique étrangère marocaine étude en cas "le partie de l'istiqlal".

ü R. Rezette, les parties politiques marocaines.

ü C.A. julien: l'afrique du Nord…"

ü M. Rousset, le Royaume du Maroc.

الجرائد:

Ø جريدة العلم عدد 431، الأربعاء 11 أبريل 1951.

Ø جريدة العلم عدد 20744 الخميس 5 يوليوز 2007.

الفهرس

- موريس دي فرجيه " الأحزاب السياسية"، ترجمة علي مقدوه، محسن سعد دار النهار بيروت.[1]

- ادريس العمراني " مفهوم الأحزاب السياسية" ص 28-29-30.[2]

[3] - boubker « les acteur de la politique étranger marocain étude en cas le partie de l'istiqlal » des casa 1984.

- رئيسها علال الفاسي، أمينها العام محمد حسن الوزاني، أنظر محمد ظريف " الأحزاب السياسية المغربية"، الطبعة الأولى 1998.[4]

- الحركة القومية بقيادة محمد حسن الوزاني، الحزب الوطني بقيادة علال الفاسي.[5]

- علال الفاسي، " الحركات الاستقلالية في المغرب العربي" تطوان، 1949، ص 246. [6]

[7]- وهو يهودي مغربي، ومن أولئك الذين نجوا من الاعتقالات التي تعرضت لها مجموعة البيضاء في تلك الفترة. [7]

- د. جلال يحي، تاريخ المغرب الكبير، الفترة المعاصرة وحركات التحرير والاستقلال، 1981، دار النهضة، بيروت.[8]

- د. أشفورد، " التطورات السياسية"، م.س، ص 83، دار النشر، الدار البيضاء- 1963.[9]

[10] - R- Rezette ; « les parties politiques … » op,cit, p 294.

[11] - C.A. julien : « l'Afrique du nord… » op, cit, p 345.

- الحركة الاستقلالية،. م.س، ص 245 [12]

- عبد القادر الشاوي، حزب الاستقلال، 1944- 1982، الناشر عيون المقالات، ط.1، مطبعة النجاح، الدار البيضاء 1990، ص 239.[13]

- محمد ضريف، الأحزاب السياسية المغربية، إفريقية الشرق، رقم الإيداع القانوني 677/88، ص 91.[14]

- التجكاني: دار بريشة... ط.1، الدار البيضاء 1989، ص 34.[15]

- د. أشفورد، التطورات السياسية، م.س، ص 402. [16]

- د. أشفور، نفس المرجع.[17]

[18] - M.Rousset, le royaume du maroc, B. lerault, 1987. p 49.

- محمد الضريف، الأحزاب السياسية المغربية، إفريقيا الشرق، رقم الإيداع القانوني، 677/88 ص 105.[19]

[20]- محمد عابد الجابري: " موافق إضاءات وشهادات الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، دار النشر الكتاب الأول، الطبعة الثانية، يناير 2003. ص 60-61.

- مقتطف من الخطاب للزعيم علال الفاسي في مهرجان تخليد ذكرى 11يناير الدار البيضاء سنة 1971.[21]

- محمد الضريف، مرجع سابق، ص 166.[22]

- بيان حزب الاستقلال المؤتمر ...، 14 دجنبر 1977، مطبعة الرسالة، ص49. [23]

[24]- حزب الاستقلال المؤتمر العام الثالث، الرباط 20-21-22 فبراير 1988، الديمقراطية أولا لبناء مجتمع عادل متقدم متضامن مطبعة الرسالة، ص 62.

- حزب الاستقلال، المرجع نفسه، ص 63.[25]

- حزب الاستقلال، المرجع نفسه، ص 66 وما بعدها.[26]

- حزب الاستقلال، المرجع نفسه، ص 69.[27]

- المرجع نفسه، ص 70.[28]

- جريدة العلم، مرجع نفسه.[29]

- جريدة العلم، مرجع سابق.[30]

[31] - les parties politiques marocaine « recherche sur internet ».

- عبد القادر الشاوي، حزب الاستقلال، 1944-1982.[32]